

"التعليم المهني: ضمن آليات إصلاح منظومة سوق العمل في الجزائر"

أ.بن دادة لخضر

جامعة تلمسان

شريكي جهاد

جامعة الجلفة

مدخل عام للدراسة:

لدراسة الواقع الجزائري القائم لمنظومة سوق العمل والتعليم المهني المنشود، نحاول المستويات المطروحة للدراسة في هذه الورقة، الانطلاق من هذه المسألة الفنية بكل ما يميزها في الجزائر من خصائص ونتائج على المستوى والاقتصادي والاجتماعي، وذلك كله في ضوء الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل؟.
- ماهي أهم التحديات والمشاكل التي تقف هنا دون التحول نحو منظومة سوق عمل قوية وفعالة في الجزائر؟ وماهي الاستراتيجيات المقترحة في إطار التعليم المهني للاندماج في هذه العملية والتكيف مع متغيراتها؟.
- وبعد، فإن ما تجب الإشارة إليه أولاً، أن الإجابة لا تتوقف أهميتها على حسب ترتيب ما تتضمنه عناصر هذا السؤال، بل الفائدة تكمن في إلقاء مزيد من الضوء بما فيه الكفاية على اختبار جملة الفرضيات التالية:
- الفرضية الأولى: "تستلزم منظومة سوق العمل، وجود تعليم مهني فعال يؤدي بالضرورة إلى تحقيق الهدف المنشود من هذه المنظومة".
- الفرضية الثانية: "تجاوز معضلة سوق العمل في الجزائر من منظور التعليم المهني تتطلب القيام بعملية اصلاح تعليمي جديديأخذ وضعيات منظومة سوق العمل المنشودة في الجزائر".
- وعلى ضوء هذا، تظهر فيما يلي الخطوط الأساسية العريضة المقترحة في دراسة التعليم المهني وسوق العمل في الجزائر، وهي كالآتي:

-البحث في مفهوم التعليم المهني.

-البحث في مزايا التعليم المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل.

-تفعيل دور التعليم المهني في ضوء اصلاح منظومة سوق العمل في الجزائر.

وبالتالي فإنه يجوز أخيراً أن نعرض لهذه العناصر بالتفصيل على النوال التالي:

المحور الأول: التعليم المهني، وسوق العمل: سياق معرفي ونظري.

يأتي تخصيص المحور الأول من هذه الورقة في خطوة بالغة الأهمية يأتي على عاتقها التعرف بشكل أكثر على المحتوى العام لمذلول التعليم المهني، وسوق العمل، وذلك على النحو الآتي ذكره:

أولاً: ماهية التعليم المهني؛(مقاربة معرفية ابستمولوجية).

فيما يلي عرض لمفهوم التعليم المهني وشرح مدلولاته بالقدر الذي يسمح لنا الاحاطة بالمفهوم من كل جوانبه المتعلقة به، وذلك من حيث عرض تعريفاته، وأنماطه، لاسيما ذكر مختلف مراحله التاريخية.

- التطور الابستمولوجي لفكرة التعليم المهني.

لم يكن التعليم المهني معروفا بالمعنى المتداول في النظم التربوية المعاصرة إلا في الفترة ما بعد القرن التاسع عشر ميلادي، فعلى غرار ما شهدته النظم التربوية في العهد الإغريقي من تغييب كبير للجوانب التطبيقية وأهمية التجربة والعمل في نمو الإنسان، فإن التربية في سياقها المهني لم تنل هي الأخرى أي اهتمام ضمن أولويات الفكر المسيحي وتعاليمه الدينية⁽¹⁾.

أما في ضوء حقبة زمنية أخرى، فقد شكل الإسلام مرحلة ذات اهتمام كبير بالنسبة للتربية في بعدها المهني، فقد جاء على إثر ذلك حرص شديد من التربية الإسلامية على تنشئة المسلم على الحياة الكريمة، وعمارة الكون بما يرضي الله تعالى وحثه على الجد والعمل في التكسب.

وقد أوضح "ابن خلدون" في مقدمته فضل اقتران المهن والصنائع بالعلم والتربية قائلاً: "على قدر جودة التعليم وملكته يكون حذق المتعلم في الصناعة وحصول ملكته"⁽²⁾، وفي محاولة أخرى لاستظهار أهمية تعلم العلوم في المنهج الإسلامي، فقد وضع حجة الإسلام "أبو حامد الغزالي" تصنيفاً تضمن في قسمه الثاني علوم تطبيقية لا غنى للإنسان عنها في دينه ومنها:

- علوم الحساب.

- علوم الطب.

- صنعة الحياكة.

- مختلف الصناعات اليومية الأخرى⁽³⁾.

وهي كما يرى الشيخ "أبو حامد الغزالي" أن تعلمها فرض عين، وذلك من كون أنها علوم ذات نفع للإنسان والمجتمع معاً. ويظهر مما سبق، أن هذه المرحلة كانت ضرورية فيما بعد بشأن زيادة الاهتمام بالتعليم المهني، فنتيجة للثورة الصناعية والعلمية التي شهدتها مجتمعات أوروبا الغربية خلال القرن الثامن والتاسع عشر ميلادي، فضلاً عن هاجس العمالة المتزايدة في مختلف أوجه النشاط الصناعي والزراعي، فقد كانت الحاجة جد ماسة إلى تمكين اليد العاملة من التدريب العملي والتربية المطلوبة في مواطن العمل، وبالتالي إحداث التحسينات اللازمة في الاتجاهات والمعارف والمهارات العمالية السائدة⁽⁴⁾.

علاوة على ذلك، فقد كانت لدرجة التطور الاقتصادي التي بلغها العالم خلال المرحلة ما بعد القرن التاسع عشر ميلادي، علاقة مباشرة في ظهور التعليم المهني إلى ما هو عليه اليوم، حيث بدأت البلدان الصناعية المهتمة بالصناعة والتعليم في استيعاب العلاقة القائمة بينهما، والتفكير في مستقبل صناعي يعتمد على نظام تعليمي يوفر العمال المهرة.

ومن هنا قويت الدعوة إلى ربط التعليم المهني بعجلة الاقتصاد ربطاً محكمًا أكثر من ذي قبل، وذلك مما شجع في الربع الأخير من القرن العشرين على توحيد التعليم المهني والتعليم الأكاديمي معاً وبصورة واسعة، إذ تم الانتقال بالتعليم المهني من صورة تدريب ضيق معتمد على المهارة ومحدد بالمهنة إلى تدريس مهني له قاعدته العريضة، مما تطلب تدعيم التعليم المهني ليقوم روابط قوية مع جهود التنمية الاقتصادية في المجتمع العالمي⁽⁵⁾.

علاوة على ذلك أصبح الهدف المنشود للتعليم المهني بصورته الحالية هو توفير تعليم أكاديمي مع اكتساب معارف ومهارات مرتبطة بالحرف لكي يصبحوا أعضاء منتجين في القوى العاملة، إذ يجب على خريج التعليم المهني أن يكون لديه:

- فرص التوظيف في حرف معينة.

- الاستعداد للتدريب في حرف عديدة ومختلفة.

- اكتساب المهارات الأكاديمية المطلوبة لواصله المزيد من التعليم الإضافي.

- اكتساب مهارات عمل عامة، تكون مفيدة في ظروف مهنية متنوعة ومختلفة.

- الإلمام بالخبرة العلمية، وقاعدة قوية من أخلاقيات العمل⁽⁶⁾.

ويتطلب ذلك أن يكون للتعليم المهني في - شكله المثالي - القدرة على تقديم التعليم في مختلف المجالات والتي تشمل: التعليم الأكاديمي الأساسي، وتطوير المهنة، والمعارف المهنية، والمهارات المعيشية، والمهارات الخاصة بالوظيفة، مما يستلزم بالتالي أن يوسع التعليم المهني الفعال من مدى الخيارات المتاحة لخريجيه.

-التعريف بمفهوم التعليم المهني.

من المهم في محاولة تحديد المعنى الفني والاصطلاحي لمفهوم التعليم المهني أن نشير إلى جملة التعريفات التالية :

تعرف منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التعليم المهني بأنه: " جميع الفعاليات والمؤثرات الموجهة لتطوير وصقل قدرات الفرد العضلية ومعرفته ومهاراته واتجاهاته وسلوكه بشكل يمكن معه تطوير شخصية الفرد إلى أقصى قدر ممكن ليكون ذا قيمة ايجابية في المجتمع الذي يعيش فيه"، في حين يعرفه المؤتمر العالمي حول "التعليم للجميع" بجموعتين تايلاند 1990 على أنه: " عملية مستمرة مدى الحياة وجزء رئيسي من التعليم الأساسي للجميع"⁽⁷⁾.

إلى جانب ذلك ثمة تعريفات أخرى تشير إلى التعليم المهني على أنه: " عملية حصول الفرد على المهارات والمعلومات والاتجاهات أو تزويده بها، أو تطويره لديه بشكل يؤدي إلى تغيير في سلوكه وأدائه ليصبح قادرا على القيم بجزء من عمل أو عمل متكامل أو مجموعة من الاعمال بشك متكامل"، أو أنه " التعليم الذي يشمل التعليم العام وأساسياته، ودراسة التقنيات والعلوم المرتبطة بها، واكتساب المهارات، والاتجاهات، وضروب الفهم، والمعارف المتسمة كلها بالطابع العلمي للمهن والأعمال".⁽⁸⁾

فضلا عن ذلك ، فإن التعريفات التي نقرأها هنا، إنما توحى بوجود أنماط عدة لمفهوم التعليم المهني، يمكن أن نعرض لها على النحو التالي:

أ/ النمط الأول: وهو ذلك النوع من برامج التعليم المهني التي تشكل الجوانب المهنية والتقنية للتعليم العام، هنا يكون التعليم موجها للدارسين كتربية وثقافة مهنية عامة تشكل جزءا من برامجهم الدراسية وإعدادهم للحياة والمواطنة، وليس بقصد إعدادهم لمزاولة المهنة.

ب/ النمط الثاني: وهو ذلك النوع من برامج التعليم المهني التي تعد الدارس لمزاولة مهنة معينة في إحدى مجالات العمل وضمن مستوى مهني محدد، حيث أن أهم ما يهدف إليه هذا النمط هو اكتساب قاعد عريضة من المهارات لتوسيع آفاق العمل أمام الدارس، وزيادة فرص الاستخدام لديه، ومساعدته على الرقي بمستوى أدائه.

ج/ النمط الثالث: وهو النمط الذي يهدف إلى رفع كفاءة الدارس في المهنة التي يمارسها، وذلك ضمن إطار مفهوم التدريب المتواصل والتربية المستديمة، وفي هذه الحالة يكون التعليم موجها للناضجين ممن مارسوا عملا معيناً، وذلك بهدف رفع كفاءتهم وتحسين الاداء لديهم⁽⁹⁾.

وفي سياق تحليل الأنماط السابقة للتعليم المهني، يظهر بدون شك أن هذا الأخير يستهدف في المقام الأول بلوغ غايات اقتصادية مهنية عليا في المجتمع، يمكن الإشارة إليها كآتي :

- تنمية الاتجاهات الايجابية لدى المتدربين لاحترام العمل، والنظر إليه كأحد القيم الرئيسية التي يستمد منها المجتمع توجهات نموه وتطوره .

- المساهمة في تحقيق تنمية متوازنة للقدرات الجسدية والعقلية والوجدانية للفرد وللقيم الاخلاقية والجمالية لديه.

- توفير التسهيلات المناسبة لحصول الفرد على المهارات التي تتجاوب مع حاجاته ورغباته، والنمو بذلك لأقصى ما تؤهله له قدراته وتساهم في تحسين الفرص أمامه.

- الموازنة بين المهارات التي يحصل عليها الطالب عن طريق التعليم المهني، وبين حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الموازنة بين الحاجيات القائمة والمتوقعة من مختلف المستويات والتخصصات، وبين برامج الاعداد المهني بشكل عام.
- تعزيز قدرات الدارس على فهم المبادئ العلمية والتطبيقات التقنية المستخدمة في مختلف مجالات العمل والانتاج.
- تعميق فهم الدارس للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في مجالات العمل مما يساهم في تهيئته للاندماج في الحياة العملية.
- تنمية القدرات الابداعية من ناحية والاتجاهات نحو العمل الجماعي بأبعاده ومتطلباته وقيوده المختلفة من ناحية أخرى.
- المحافظة على التقاليد الحرفية الوطنية ونقلها وتطويرها، وذلك من خلال الانماط المحلية والبيئية التي تراعى عند تصميم برامج التعليم المهني وتنفيذها.
- الانسجام مع مبدأ التعليم المستمر والتربية المستديمة، وذلك بالنظر على التعليم المهني على أنه حلقة من حلقات نمو الفرد المتواصل⁽¹⁰⁾.

ثانياً: مزايا التعليم المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل.

إدراكاً لأهمية التعليم المهني في ضوء تلبية حاجيات سوق العمل وتحقيق متطلباته، تلجأ الورقة الراهنة إلى الاجابة عن السؤال التالي: كيف يؤثر التعليم المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل؟.

قبل أن نباشر في الجواب على هذا السؤال، يبقى علينا أولاً تحديد المفهوم الذي ينطوي عليه "سوق العمل" ثم السعي أخيراً إلى معرفة درجة تأثير التعليم المهني في تحقيق هذه العملية، وذلك وفق ما سيأتي ذكره:

- مفهوم سوق العمل

المعنى الضامر للعمل في ضوء الأدبيات الاقتصادية المعاصرة ليس كونه سوى " جهد بشري هادف إلى تحقيق غاية ذات قيمة"، أو بمعنى ما هو: " النشاط البشري الذي يؤمن السلع والخدمات في مجتمع معين"، فهذا عن معنى العمل، أما عن المعنى الاصطلاحي لمفهوم سوق العمل، فإننا نشير بالأساس إلى جملة التعريفات التالية:

يعرف المكتب الدولي للعمل (BIT) سوق العمل على أنه: " الميدان الذي يوائم بين العاملين والوظائف، حيث يجري تبادل العمل مقابل أجر أو يقايض عينيًا، فيما تشكل القوى العاملة الزاد الحيوي الذي يمد السوق بالعاملين"، وهو: "الاطار الذي تتشكل فيه القوى العاملة"، أو هو: " المحيط الذي تسبح فيه القوى العاملة"، بمعنى آخر " الآلية التي تتخذ من خلالها مستويات الأجور والتوظيف أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل"⁽¹¹⁾.

علاوة على ما سبق، فإن ثمة تعريف آخر حاول في مجمله أن يعكس النظرة الموسعة لسوق العمل، وذلك من حيث اعتباره " دائرة للتبادل الاقتصادي أين يبحث فيها الافراد الراغبين في العمل عن الوظائف وتبحث فيها المؤسسات عن الأفراد المؤهلين والمجندين الذين يمكنهم شغل الوظائف الشاغرة " ، وتجدر الإشارة من وراء هذا التعريف إلى وجود قسيتين رئيسيين من سوق العمل، يمكن أن نعرض لهما كالآتي:

أ/ سوق العمل المحكم (tight labour market) : ويطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الوظائف المعروضة والمتاحة عن عدد الراغبين في العمل.

ب/ سوق العمل الراكد (slach labour markat): ويطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الباحثين عن العمل عن عدد الوظائف المتاحة

فضلا عن ذلك، ثمة أشياء أخرى تحتاج إلى مزيد من التوضيح، وذلك فيما يتعلق بفهم مضمون عملية سوق العمل (prosses labour market)، حيث يتضمن التعريف السابق وجود قوى عدة يمكن أن تؤثر في هذه العملية، والتي من ضمنها:

- العمال الراغبين في الحصول على عمل مهما كانت مهاراتهم وخصائصهم .
 - ذوي الحاجة إلى خدمات العمل لإنتاج ما يرغبون من سلع وخدمات في مشروعاتهم.
 - التنظيمات العمالية التي تعمل على تحديد العمل الأجور وإيجاد فرص العمل وتحسين شروطه لأعضائها.
 - التنظيمات المهنية ومنها تنظيمات أرباب العمل .
 - الجهات الحكومية باعتبارها رب عمل، وكذلك باعتبارها الحكم بين فئات العرض والطلب وبما تسنه من تشريعات وما تجرّه من دراسات أو ما تتخذه من سياسات اقتصادية أو اجتماعية لتنظيم سوق العمل وحركته⁽¹²⁾.
- وبعد هذا العرض لمفهوم سوق العمل، نستطيع أن ندرك ثمة خصائص عدة يمكن أن يتميز بها سوق العمل عن غيره من الأسواق، ومن ضمن هذه الخصائص على النحو الذي يحددها الباحثين الاقتصاديين نجد:
- غياب المنافسة الكاملة : يعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غياب المنافسة الكاملة هو نقص المعلومات عن فرص التوظيف ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال الذين ليست لهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني حيث الأجور العالية.
 - سهولة التمييز بين خدمات العمل: وذلك حتى ولو تشابهت هذه الأخيرة سواء لعوامل عنصرية كالجنس، واللون، والدين، أو لعوامل أخرى تتعلق باختلاف السن أو الثقافة.
 - تأثير عرض العمل : وذلك بسلوك العمال، وتفضيلاتهم المختلفة (كمية وفن الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الانسانية داخل المؤسسة).
 - سوق العمل كأى سوق آخر: حيث يتطلب توافر الطلب والعرض حتى يصبح سوقا بالمعنى الاقتصادي.
 - تأثير سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس آثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في إحدى المظهرين :

- عندما تحل الآلة محل اليد العاملة ، فإنه يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.
 - تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة بإعادة تدريب وتأهيل العمال⁽¹³⁾.
- والواضح من هذا كله أن سوق العمل نظام مفتوح على بيئته الداخلية والخارجية بالشكل الذي يسمح في إطاره التفاعل بين مختلف القوى والمؤثرات والاتجاهات، مما يجعله في الأخير موضع تحول وتغير مستمر.
- تحليل دور التعليم المهني في سوق العمل: (رؤية نظرية).
- نحاول في هذا السياق أن نوضح درجة تأثير التعليم المهني وأهميته في تحقيق متطلبات سوق العمل، وذلك من مقترّب نظري نستطيع من خلاله إثبات العلاقة الترابطية بين المتغيرين على النحو التالي:

تكمُن أهمية دراسة علاقة التعليم المهني بسوق العمل في اكتشاف المكنزات التي تحكم جانبي العرض والطلب من القوى العاملة المتعلمة (educatedworkers)، الأمر الذي يساعد على التخصّص الأمثل للموارد بين قطاعات الاقتصاد بما فيها التعليم المهني.

وعلى هذا الأساس فقد اعتبر كرشنتانير (kerechenstiener) في مؤلفه " التعليم من أجل المواطنة " أن أول أهداف التعليم المهني لأولئك الذين يتركون المدرسة الأساسية هو تطوير الكفاية المهنية وحب العمل بشكل مباشر، أما أوكونر (oconner) فقد بين أهداف التعليم المهني من خلال ما يأتي:

- تزيد الأفراد بالحد الأدنى من المهارات، وذلك بغرض أخذ مواقعهم في المجتمع وللاستفادة من المعرفة.
- تزويدهم بتدريب مهني يساعدهم على الاعتماد على أنفسهم .
- إيقاظ الاهتمام لديهم بالمعرفة وتذوقها⁽¹⁴⁾.

إلى جانب ما سبق، يمكن أن تنبثق عن العلاقة النظرية القائمة بين التعليم المهني وسوق العمل، جملة الأهداف التالية:

- يهدف التعليم المهني إلى اكتساب الكفاءات المهنية وتعزيز المعارف الأساسية المحصل عليها في المدرسة، وهو أمر يعني إيجاد صيغة تعليمية منسجمة بين التكوين الأكاديمي (العام)، والتكوين المهني الذي يمكن من الاندماج في عالم الشغل والتكيف معه.

- تأهيل الأفراد مهنيًا وتزويدهم بمعارف علمية متينة تفرضها عوامة الاقتصاد التي عنوانها تعددية الكفاءات والمهارات⁽¹⁵⁾. فضلًا عن ذلك، فإن أهم ما تضمنته الأدبيات المتعلقة بأسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل، مساهمة النظرية النيوكلاسيكية، ونظرية اقتصاد المعرفة التي جاءت بعد هذه الأخيرة، ففي إطار النظرية النيوكلاسيكية تتأسس هذه العلاقة على افتراض أن قرار الانخراط في التعليم يتم بواسطة أفراد راشدين سلوكيًا في ضل اقتصاد تنافسي كامل المعلومات فيما يتعلق باتجاه الأسعار اللازمة لاتخاذ قرار التعليم، وعليه فإن عرض العمل بمختلف مستوياته التعليمية ومختلف الأسواق يعتمد على تقدير العائد من التعليم بواسطة الأفراد.

في حين ترى نظرية اقتصاد المعرفة أن من حسن أداء سوق العمل في الاقتصاد الجديد(*) هو التحول الضروري نحو الأخذ بالتعليم المهني التقني المعاصر ، وذلك بيد أن الطلب أصبح كبيرًا على ذوي الخبرات العالية (highskilledworkers) ، بينما يتقلص الطلب على غيرهم، ففي الصناعات كثيفة المعرفة مثل الخدمات المعلومات، بيو تكنولوجيا، البرمجيات وغيرها يتزايد الطلب على اختصاصات دقيقة محليا ودوليا (هجرة الأدمغة)⁽¹⁶⁾.

المحور الثاني: تفعيل دور التعليم المهني في ضوء اصلاح منظومة سوق العمل في الجزائر.

من أجل الاحاطة بمحاولة أخرى لإصلاح منظومة سوق العمل في الجزائر، نحاول من مقترَب اقتصادي إعطاء أهمية أكثر لعملية الاستثمار في التعليم المهني، وذلك كله على النحو الذي يلي الغاية المنشودة من هذه الاستراتيجية.

أولاً: تحديات سوق العمل في الجزائر.

بالإمكان تحت هذا العنصر لفت الانتباه إلى وجود تحديات مستحكمة تمارس دورها كأسباب عائقة لم يكن في الوسع درئ مخاطرها أو التكيف المعقول مع تأثيراتها، ومن ضمنها:

- التكتلات الاقتصادية العالمية:

في ضوء توجه السياسة الاقتصادية العالمية نحو مزيد من المنافسة الاقتصادية، فقد سعت المؤسسات الاقتصادية وهي في سبيلها لكسب المنافسة وزيادة حصتها السوقية في كوكب الأرض إلى تعظيم شروط الجودة والانتاجية والمرونة في سياسات الانتاج وملائمة السعر، وقد زاد من حدة هذا الوضع؛ التقدم التكنولوجي الهائل الذي ساهم في استبدال الآلة محل العامل، والتحول من اقتصاد يقوم على العمالة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وتوليد المزيد من المعرفة⁽¹⁷⁾. وبالتالي، فإن ما تجدر الإشارة إليه هنا أن تأثير هذه التحديات على منظومة سوق العمل في الجزائر، قد عكس مجموعة من المظاهر، والتي يمكن حصرها في الآتي:

- عدم قدرة العامل الجزائري على تدعيم قدراته التنافسية بكل الوسائل الممكنة.

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.

- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات سوق العمل.

- ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب⁽¹⁸⁾.

- تحديات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

شهدت الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات تطورا هائلا ومستمر وفق متتالية هندسية في الكثير من المجالات، ناهيك عما أتاحتها من امكانيات وآفاق لإحراز تقدم لم يكن يسمع به في مجالات الذرة وعلوم الحاسب وتكنولوجيا الفضاء والليزر والهندسة الوراثية، ولعلّ أظهر ما يمثل تلك الثورة ويجسدها هو شبكة الانترنت التي تتكامل فيها الاتصالات وتقنيات الحاسب الآلي⁽¹⁹⁾.

والجدير بالذكر، أن ارتبط بهذه الثورة حدوث تغييرات أساسية عدة في سوق العمل يمكن استحضار ملامحها في الآتي:

- تغيير طبيعة العمل الانتاجية ذاتها بالاعتماد بشكل متزايد في المستقبل على الانتاج المرن، مما ينعكس بدوره على أسلوب تنظيم العمل ومستوى المهارات المطلوبة، كما ستندمج بعض الوظائف مثل وظائف التصنيع والتسويق، وكذلك الاتجاه نحو مزيد من اللامركزية وتوزيع المسؤوليات، وتوسيع مشاركة العاملين في جميع مستويات العمل مما يغير الهيكل المهني للعمل.

- اختفاء الوظائف التي لا تتطلب مهارات في الصناعات الثقيلة وازدياد الطلب على الوظائف التي تتطلب مهارات عمال في الخدمات وصناعة المعلومات.

- زيادة الحاجة في العمل إلى المؤهلات العليا وأصحاب المهارات المتخصصة الطموحة والملمين بالتقنيات الحديثة فضلا عن القدرات المتقدمة.

لكن على الرغم أن هذه الثورة في تكنولوجيا المعلومات لها فوائدها الخاصة بها، إلا أن هناك العديد من التحديات التي فرضتها على سوق العمل الجزائري، أبرزها:

- شيوع البطالة بين خريجي المعاهد والكليات التقنية لعدم تمكنهم من مهارات الانتاج أو تدريبهم على الاساليب الجديدة للإنتاج.

- ضعف انتاجية الخريجين التقنيين بعد حصولهم على فرص عمل بسبب التطور المعرفي والتقني المتسارع.

- الانخفاض الملحوظ في توفير مناصب عمل دائمة جديدة مما يؤثر على معنويات الشباب.

- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.

- ضعف روح المبادرة المقاولاتية لاسيما عند الشباب.
 - ظهور اختلالات كبيرة بين العرض والطلب على العمل وانتشار البطالة⁽²⁰⁾.
 - تحديات التدريب والتعليم والفجوة القائمة بينهما.
- يرتبط التعليم والتدريب بعلاقة ايجابية بينهما ، وذلك من كون أن فلسفة التدريب تستند دائما على مهارات خاصة تتمثل في قدرة المربي على تحويل النسق المعرفي والمهاري إلى واقع عملي وتطبيقي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق العديد من القيم الإنسانية والاجتماعية التي تنطوي على أهمية دور التدريب في نمو وتعديل سلوك ونشاط الفرد والجماعة، وتحقيق التوازن النسقي داخل منظمات العمل، مما يسفر عنه الاستقرار الانفعالي لأعضاء المنظمة⁽²¹⁾.
- غير أن الوضع القائم للتعليم والتدريب مثل ما هو كائن في الجزائر لازال يدل على وجود هوة كبيرة تفصل بينهما، وذلك بحكم النظر إلى جملة الصعوبات والعراقيل التالية:
- محتوى تعليم متخلف عن ركب العلم ليفقده فاعلية الاشتراك مع هوم الواقع.
 - انخفاض مستوى التدريب الفعلي.
 - اقتصار الاهتمام على التعليم العام دون إعطاء أدنى اهتمام للتعليم المهني والفني.
 - اتساع الهوة بين عالم المعرفة ودنيا العمل.
 - عدم اتاحة التعليم العالي لمجالات التخصص في الصناعات والمهن الاستراتيجية بطريقة فعالة، أو حتى بطريقة تمكن الخريجين من الخبرات في مواقع العمل واستكمال مهاراتهم في هذه النشاطات⁽²²⁾.
- ثانيا: إعادة تفعيل دور التعليم المهني لاحتياجات سوق العمل في الجزائر.
- لاعتبار التعليم المهني عاملا استثماريا يحقق عائد للفرد والمجتمع، فقد تم في ضوء هذا المدخل اتباع ثلاث استراتيجيات أساسية لتحقيق كل من الأهداف التالية:
- امتلاك مدى أوسع من المعارف، والمهارات في سوق العمل والتجارة.
 - تحقيق مدى أوسع من الخيارات الوظيفية المتاحة للفرد .
 - الزيادة في إنتاجية أفراد المجتمع.
 - الزيادة في دخل الفرد⁽²³⁾.
- ويمكن الإشارة إلى تلك الاستراتيجيات بالتفصيل على النحو التالي:
- إدماج التعليم المهني والفني في التعليم العام.
- والهدف هو اعادة هيكلة مقررات التعليم المهني بصورة تساعد على تطوير المهارات المرتبطة بالتعليم الأكاديمي، واحدى الطرق لتحقيق ذلك سيكون أولا بإدخال الجوانب التقنية والمهنية في التعليم العام، وإعادة التوازن بين جوانبه النظرية والتطبيقية، وتدريب الطلاب على بعض المهارات العلمية التي تعينهم على التعامل الذكي مع المستجدات التقنية حولهم، ومن مسميات هذه الصيغة نجد:

- التعليم الفني العام General technical education.
- الدراسات الفنية والمهنية العامة éducation General technical and vocationnel
- التمهيد الفني والمهني العام General technical vocationnel Initiation éducation

ثم ثانيا الأخذ بصيغ التعليم المتناوب Récurent éducation ، والتعليم بعض الوقت، والتدريب على العمل، وغيرها من نظم التعليم المفتوح والمرن، وربما ترتبط هذه الصيغة بمفهوم " الشجرة التعليمية" بحيث تسمح بتعدد قنوات الدخول والخروج من التعليم إلى الحياة، وكأنه ينتقل من غصن إلى غصن فوق شجرة التعليم والعمل⁽²⁴⁾.

- انتقال سلطة السيطرة على التعليم المهني.

وذلك على النحو الذي يمكن الأطراف المحلية في تطبيق اجراءاتها الاصلاحية الفردية، والتي توجه طلابها نحو مدارسها المهنية، حيث يتم البدء في عملية إعداد مهني واسع النطاق بما يسهل امكانية الترابط الافقي والرأسي، سواء داخل النظام التعليمي أم بين المدرسة وسوق العمل للقضاء على كافة أنواع التمييز، وذلك كالآتي:

- التطوير الوظيفي للتعليم المهني لا بد أن يحدد احتياجات سوق العمل.
- التطوير الوظيفي للتعليم المهني لا بد أن يكون هادفا ومنهجيا حتى ينمي الافراد وعيهم المهني.
- مساعدة الموهوبين والمفتقرين إلى الشروط الأساسية لوضع خطط وظيفية تناسبهم على أكمل وجه.
- تحسين مهارات المدرسين والمربين أمرا أساسيا لتحديث التعليم المهني والفني.
- أن يساعد التدريب أثناء الخدمة في ترقية معارفهم ومهاراتهم والاحتفاظ بها جنبا إلى جنب مع التقنية الآخذة في التطور⁽²⁵⁾.

- توجيه بعض المخصصات المالية للمدارس الفنية والمهنية.

وذلك بتوجيه موارد مالية للمدارس الفنية التي لديها الحاجة أعظم للتحسين بصورة أساسية، حيث ينبئ التطور الملموس في تخصيص الموارد العامة للتعليم الفني والمهني بتحقيق احتياجات عالم العمل من العمالة الماهرة، بل كانت المقارنة بما حققته الدول المتقدمة وبعض الدول الساعية إلى التقدم من انجازات في هذا التعليم لخدمة الانتاج والتطور التقني بعامة لتشجيع التعليم التقني والمهني ودعم قدراته الانتاجية، لذلك فإنه تبدو الحاجة ماسة للأخذ بمجالات الانفاق التالية:

- زيادة الانفاق على برامج التعليم المهني.
- تطوير برامج كليات ومعاهد التعليم الجامعي لتخريج مهنيين وفنيين بما يتواءم مع متطلبات التنمية الوطنية والاقليمية مع مراعات التطورات التكنولوجية والعلمية على المستوى العالمي.
- تشجيع برامج التدريب على الانترنت.
- دعم وتقوية برامج التعليم المهني بإدخال برامج مهنية وفنية جديدة محكمة التخطيط وثورية عند الحاجة.
- مساعدة معاهد وكليات التكوين المهني والفني في التعرف على جوانب الجودة في التعليم والطاقات الذهنية والمادية⁽²⁶⁾.
- وعليه يبدو أن اعادة تطوير سياسة التعليم وسوق العمل من منظور استراتيجي في الجزائر يستدعي تحويل وجهة النظر الاستراتيجية إلى المؤسسات التعليمية من مجرد مؤسسة للتعليم إلى مؤسسة ذات وظيفة تكوينية مهنية وتنمية شاملة لتطور المجتمع وخدمته من جميع جوانبه، وبالتالي تحقيق الغاية المنشودة من الاصلاح .

الخاتمة:

محمل ما يمكن الانتهاء إليه في ضوء هذه المداخلة أن ثمة على الأقل مجموع استنتاجات رئيسية وأخرى فرعية يبقى من الأهمية بمكان أن نعرض لها على المنوال التالي:

تكشف الدراسة عن استخلاص عام مؤداه: أن التعليم المهني، وسوق العمل، يرتبطان بعلاقة إيجابية تداخلية و تكاملية أيضا، إذ تتحدد سوق العمل، بناء على وجود مستوى متميز من التعليم المهني في مجتمع معين، وذلك من كون أن التعليم في جوهره، يمثل عملا استثماريا يرتبط بالعملية الاقتصادية ويعكس متغيراتها وتنعكس هي فيه كذلك، وذلك بما يمكن في الأخير من استحداث سلسلة التغييرات التدريجية لمحمل السياسات والأبنية القائمة، يأتي على إثرها توفير البيئة الاقتصادية المناسبة لإشباع الحاجيات المتزايدة لدى الجماهير في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما السياسية.

وفي المقابل تكشف الدراسة أن سياسة التعليم أصبحت تمثل بوضعها القائم عائقا في سبيل أيّ تطوير ممكن لمنظومة سوق العمل في الجزائر، وذلك لما يكتنفها من مشاكل وتحديات ضلت تحول بينها وبين أن تكون أداة صالحة أو فعالة لإحداث التوازن المطلوب في هذه العملية، ومن محمل هذه المشاكل والتحديات المتوجب ذكرها في سياق الوضع السائد للتعليم وسوق العمل في الجزائر ما يلي:

- نقص التمويل ووسائل التدريب اللازمة.
 - قدم المناهج وعدم مساهمتها لمحمل التغييرات الطارئة.
 - ضعف مستوى التكوين المهني والتقني للطلبة.
 - انتشار البطالة بين خريجي الجامعات.
 - تزايد حدة الثورة التكنولوجية والمعلوماتية في العالم.
 - تنامي مظاهر المنافسة العالمية والتكتلات الاقتصادية.
- وبالتالي، فإنه على قدر الضعف المستمر لقطاع التعليم المهني في الجزائر، فقد شكلت هذه الأوضاع، إحدى الخلفيات الرئيسية لأهداف إصلاح منظومة سوق العمل في الجزائر، وذلك في ضوء توجهات آليات استراتيجية عدة، نذكرها في شكل استنتاجات فرعية لهذا الورقة كآلاتي:
- إدماج التعليم المهني والفني في التعليم العام.
 - انتقال سلطة السيطرة على التعليم المهني.
 - توجيه بعض المخصصات المالية للمدارس الفنية والمهنية.
- وبالتالي فإن هذه الآليات تبدو مهمة وملائمة إلى حد كبير، ذلك لو قدر للجزائر الأخذ بها في نطاق سياساتها التعليمية وزيادة الاستثمار فيها مستقبلا بما يخدم امكانياتها في التحول إلى منظومة سوق عمل قوية وفعالة.

هوامش الدراسة:

- 1- جرار، أماني، التربية السياسية: السلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان، عمان: دار وائل للتوزيع، 2008، ص.13.
- 2- ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة: لبنان دار الذكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص.322.
- 3- جرار، أماني، المرجع السابق الذكر، ص.15.
- 4- بن دادة، لخضر، " دور التعليم في احداث عملية التغيير السياسي في الوطن العربي: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015/2014، ص.26.
- 5- بيومي، كمال حسني، تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم: المفاهيم والمداخل والتطبيقات، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2009، ص.425.
- 6- المرجع نفسه، ص.426.

- 7- خضر، محسن، مستقبل التعليم العربي بين الكارثة والأمل، عين شمس : الدار المصرية اللبنانية ، 2008، ص.118 .
- 8- المرجع نفسه، ص.119.
- 9- بدرخان، سوسن، التربية المهنية ؛ مناهج وطرق تدريس، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، 2011، ص.21.
- 10- المرجع نفسه، ص.25.
- 11- دحماني، محمد، " اشكالية التشغيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، قسم العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2012/2013، ص.60.
- 12- المرجع نفسه، ص.62.
- 13- المرجع نفسه، ص.63.
- 14- بدرخان، سوسن، مرجع سبق ذكره، ص.16.
- 15- أرزقي، عبد النور، " الفشل لدى تلاميذ التعليم التقني والمهني : دراسة ميدانية " ، مجلة معارف، الجزائر، المركز الجامعي العقيد أحمد أوعلي أو لحاج البويرة ، العدد التاسع ، ديسمبر 2010، ص.267 .
- * يشير الاقتصاد الجديد إلى إعادة تصميم وإعادة هيكلة للمنتجات وتكنولوجيا الانتاج في كل الاقتصاد، كذلك زيادة المحتوى المعلوماتي للسلع والكثافة المعلوماتية لعمليات الانتاج في كل قطاعات الاقتصاد، ولهذا الأخير سمات عديدة من ضمنها: تحول تمركز العمالة من الصناعات التحويلية إلى مهن الخدمات، وهي مهن كثيفة المعرفة- نمو العمالة الجديدة في المجالات الكثيفة المعرفة مثل الاستشارة، التعليم، التكنولوجيا العالية، العناية الصحية- نمو الطلب على الخبرات ذات المستوى العلمي العالي (أنظر في هذا السياق إلى: بوطيبة، فيصل" دور المعلوماتية في تكييف التعليم مع اقتصاد المعرفة"، مداخلة مقدمة في المؤتمر العربي حول: المعلوماتية وقضايا التنمية العربية، المركز العربي للتنمية والتعليم، القاهرة22-24مارس 2009، ص.459.
- 16- المرجع نفسه، ص.460.
- 17- بن دادة، لخضر، مرجع سبق ذكره، ص.165.
- 18- حاجي فاطمة، " متطلبات وأساليب النمو في تشغيل الشباب في ظل اتفاقية الشراكة الأور وجزائرية"، مداخلة في الملتقى الوطني حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 13 - 14 أفريل 2011، ص.79.
- 19- السعيد، أشرف ، الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية بين رؤى ما بعد الحداثة والرؤية الإسلامية، جامعة المنصورة، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص.72.
- 20- خضر، محسن، مرجع سبق ذكره، ص.103.
- 21- عبد القادر لحسن، " سياسة التشغيل واشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2009/0200"، مداخلة في الملتقى الوطني حول: سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 13 - 14 أفريل 2011، ص.188.
- 22- بن دادة، لخضر، مرجع سبق ذكره، ص.28.
- 23- بن دادة، لخضر، مرجع سبق ذكره، ص.101.
- 24- بيومي، كمال حسني، تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم: المفاهيم والمداخل والتطبيقات، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2009، ص.446.
- 25- خضر، محسن، مرجع سبق ذكره، ص.121.
- 26- خضر، محسن، مرجع سبق ذكره، ص.122.